رئيس الجمهورية، مُؤكّداً على أهمية الحوكمة الإقتصادية:

يجب توضيح إنجازات الحكومة الاقتصادية للشعب



اعتبر رئيس الجمهورية، الدكتور مسعود بزشكيان، توجيه الدعم الحكومي بدقة وتخصيص الموارد للفئات المستهدفة من متطلبات تحقيق العدالة، وصرح قائلاً: تُعدّ وزارة الشؤون الاقتصادية والمالية من أهمّ الجهات الفاعلة في اقتصاد البلاد ومستقبله، حيث يعتمد مسار اقتصاد البلاد على نهجكها ورؤيتها وجهودها.

واعتبر الرئيس بزشكيان، خلال اجتماعٌ لمراجعة البيانات وآليات توجيه برامج الدعم الحكومي، أمس السبت، استكمال المعلومات والبيانات الاقتصادية والاجتماعية أمرا بالغ الأهمية والضرورة لتحقيق العدالة في توزيع الموارد وضمان توجيه الدعم الحكومي بدقّة إلى الفئات المستهدفة، وشدّد على ضرورة ضمان وصول الدعم إلى مستحقّيه.

وفي سياق آخر من الاجتماع، أشار الدكتور بزشكيان إلى ضرورة المواجهة الهيكلية والوقائية للشركات الوهمية والمعاملات غير الحقيقية. كما أكد على ضرورة تكثيف الإجراءات لمكافحة غسل الأموال والتهرب الضريبي، مُشدّداً على التركيز بشكل خاص على بعض المهن والمجالات الحساسة، بما في ذلك القطاعات الطبية والقانونية والجمركية، وقال: يجب علينا تحديد النقاط الحساسة والثغرات، والتعامل معها بسرعة وجدية أكبر.

ولفت الدكتور بزشكيان إلى أن جزءاً كبيراً من استياء الشعب وشكاويه ينبع من بعض الإنتهاكات، مؤكّداً أنّ الحكومة عازمة على التعامل بجدية وحزم ودون تهاون مع الممارسات الخاطئة، وعليها اتخاذ تدابير فعّالة للقضاء على أسباب استمرار هذه السلوكيات واستئصال جذورها.

كما شدّد الرئيس بزشكيان على ضرورة التعاون والتنسيق بين جميع الأجهزة التنفيذية لاستكمال البنية التحتية للمعلومات والبيانات في البلاد.

التعاون والتنسيق بين جميع الأجهزة التنفيذية

وفي جزء آخر من خطابه، أكّد الدكتور بزشكيان على الأهمية الاستراتيجية لوزارة الشؤون الإقتصادية في توجيه وتنظيم العلاقات الاقتصادية للبلاد، قائلاً: أنتم أحد أهم ركائز اقتصاد البلاد؛ يعتمد مسار اقتصاد البلاد على نهجكم ورؤيتكم وجهودكم.

كما أعرب رئيس الجمهورية عن ارتياحه لإجراءات الحكومة، مشيراً إلى منع المعاملات الاقتصادية غير المشروعة، ودعا إلى تقديم شرح وافٍ وشفاف للشعب حول هذه الإنجازات. وأكّد على ضرورة شرح هذه الإجراءات للمجتمع لكي يكون الشعب على دراية بجهود الحكومة.

وتابع الرئيس بزشكيان حديثه، مُشدّداً على ضرورة تطوير البنية التحتية للبيانات والمعطيات في وزارة الشؤون الاقتصادية والمالية، وأصدر أمراً بتوفير الموارد المالية اللازمة لشراء المعدات وتعزيز القدرات التقنية في مجال حماية البيانات والمعلومات، فضلًا عن متطلبات الدفاع السلبي.

دعم الحكومة للشركات الخاسرة لا مبرر له

على صعيد آخر؛ أكّد الرئيس بزشكيان قائلاً: إن دعم الحكومة للشركات الخاسرة وتخصيص الموارد لها لا مبرر له، وعندما لا تؤدي الشركة عملها على النحو الأمثل وتتكبّد خسائر، فلا يوجد أيّ مبرر لمكافأة مديرها.

وشدّد الرئيس بزشكيان، خلال اجتماع لمراجعة أهم قضايا ومشاكل الشركات المملوكة للدولة، على ضرورة محاسبة مدراء الشركات على صلاحياتهم ومسؤولياتهم، وصرح قائلًا: يجب إيلاء اهتمام جاد لمؤشرات تقييم الموارد البشرية، بما في ذلك الخبرة والكفاءات لمختلف المناصب والتخصصات الإدارية.

دعم الحكومة للشركات الخاسرة لا مبرر له

لابدّ من تطوير البنية التحتية للبيانات والمعطيات في وزارة الشؤون الاقتصادية والمالية

برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية وبحضور أعضاء اللجنة..

إنعقاد الاجتماع الأوّل للجنة إحياء ذكرى استشهاد الإمام المجاهد الشهيد

عُقد، أمس السبت، الاجتماع الأول للجنة إحياء ذكرى استشهاد الإمام المجاهد الشهيد؛ وذلك بحضور أعضاء القيادة المُعينين، بهدف التخطيط لإقامة مراسم إحياء الذكرى السنوية الأولى لاستشهاد قائد الثورة الإسلامية سماحة آية الله العظمى الإمام السيد علي الخامنئي(رض).

وعُقد الاجتماع برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية محمد رضا عارف، وبحضور أعضاء اللجنة المُعينين بمرسوم من حجة الإسلام والمسلمين سيد محسن الخامنئي؛ بمن فيهم: الدكتور غلام علي حداد عادل، مستشار قائد الثورة الإسلامية، وحسين محمدي عضو مجلس تشخيص مصلحة النظام، وحجة الإسلام والمسلمين حسين طائب رئيس منظمة تعبئة المستضعفين، والدكتور بيمان جبلي رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، والدكتور سيد عباس صالحي وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي، والدكتور سيد حميد بورمحمدي رئيس منظمة التخطيط والميزانية، ومحمد صادق معتمديان محافظ طهران، والدكتور علي رضا زاكاني رئيس بلدية طهران.

خلال هذا الاجتماع، أبدى أعضاء هذه اللجنة آراءهم ووجهات نظرهم بشأن إحياء الذكرى السنوية لاستشهاد قائد الثورة الإسلامية سماحة آية الله العظمى الإمام السيد علي الخامنئي(رض) على الصعيدين الوطني والدولي، مؤكّدين على مواصلة مسيرة ونهج القائد الشهيد.

كما أكد أعضاء هذه القيادة على تعزيز بُعد رسالة الشعب، وتعميق التماسك الوطني والإسلامي، ومراعاة اتساع وتنوع الجماهير الدولية، والتركيز على الأنشطة الشعبية خلال مرحلة التخطيط لهذه اللجنة.



عراقجي، مُؤكّداً أنه كان انتهاكاً صريحاً لميثاق الأمم المتحدة:

مرتكبو العدوان على إيران مُلزمون بتعويض الأضرار

اعتبر وزير الخارجية سيد عباس عراقجي، في مقال نشره في وكالة الأنباء اليابانية كيودو، الهجمات العسكرية الأمريكية والصهيونية على إيران انتهاكاً صريحاً لميثاق الأمم المتحدة، وأكّد أن الادّعاء بوجود «تهديد مُحتمل في المستقبل» لا يمثّل ذريعة للعدوان، وأن مرتكبيه مُلزمون بتعويض الأضرار.

وكتب عراقجي في مقاله: إذا كانت الدول حرّة في مهاجمة بعضها البعض بناءً على تقييمها للتهديدات المُحتملة في المستقبل، فماذا سيتبقى من النظام القانوني الدولي؟ يتجاوز هذا السؤال بكثير الخلاف السياسي بين إيران والولايات المتحدة، ويرتبط بأحد المبادئ الأساسية للنظام الدولي الذي تشكّل بعد الحرب العالمية الثانية: استخدام القوة يخضع للقانون، ولا يحق لأيّ دولة، مهما بلغت قوتها، أن تُرجّح رأيها على قواعد القانون الدولي الملزمة. تُعدّ الهجمات العسكرية التي شنّتها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني على إيران انتهاكًا صارخًا لحظر استخدام القوة، واعتداءً على السيادة الإيرانية. وأردف عراقجي: يجب تقييم شرعية هذه الهجمات في ضوء ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الراسخة للقانون الدولي، لا بناءً على حجج ومبرّرات سياسية تُطرح بعد بدء العمليات العسكرية، حيث يضع ميثاق الأمم المتحدة حدودا واضحة لاستخدام القوة. وتحظر المادة ٢، الفقرة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. وأكمل: لا يسمح القانون الدولي باستخدام القوة إلا في ظروف محدودة ومحدّدة، بما في ذلك ممارسة حق الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. لم يكن الهجوم العسكري الأمريكي على إيران مصرحاً به من قبل مجلس الأمن، كما أن مزاعم التهديدات المستقبلية المحتملة لم تُشكل أساساً قانونياً كافياً للاستناد إلى حق الدفاع عن النفس. وأوضح: تعترف المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدّة بحق الدفاع عن النفس في حالة وقوع هجوم مسلح. وبشأن ذريعة الأعداء في هجومهم على إيران، قال عراقجي: إن اعتبار التهديد المستقبلي المحتمل أساساً للعمل العسكري يُعد بمثابة قبول حرب وقائية بناءً على قرار أحادي الجانب من الدول. من شأن هذا التفسير أن يُضعف حظر استخدام القوة بشكل كبير، بل وقد يُفرغه من أي معنى عملي.

وأكمل: في بيان صدر في ٦ مارس/ آذار ٢٠٢٦ وصف رئيس الفرع الأمريكي لرابطة القانون الدولي الهجوم على إيران بأنه غير قانوني، مؤكّداً أن التهديدات والتكهنات حول ما قد يحدث في المستقبل لا تبرّر استخدام القوة العسكرية، مشدّداً على عدم مشروعية هذا العمل، وتثير الهجمات على المدارس والمنشآت الرياضية والبنية التحتية المدنية والمنشآت النووية الإيرانية الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تساؤلات قانونية جادة.

تقديم ضمانات موثوقة بعدم تكرار العدوان

على صعيد آخر؛ صرّح سفير ومندوب إيران لدى الأمم المتحدة في اجتماع لمجلس الأمن، إذا كانت واشنطن ملتزمة حقاً بالحل الدبلوماسي، فعليها إنهاء عدوانها فوراً ودون قيد أو شرط، وتقديم ضمانات موثوقة بعدم تكراره، واحترام سيادة إيران، ورفع الحصار البحري وجميع الإجراءات القسرية الأحادية وغير القانونية الأخرى، وإثبات التزامها الحقيقي بالدبلوماسية على أرض الواقع.

وقال غلام حسين درزي، في كلمته مساء الجمعة خلال اجتماع مجلس الأمن الدولي المنعقد على جدول أعمال «الوضع في الشرق الأوسط»: إن هدف مشاركتنا في اجتماع هو توضيح الأسباب الجذرية للوضع الراهن في منطقة الخليج الفارسي، إذ أن بعض أعضاء هذا المجلس، ولا سيما الأعضاء الغربيين، يحاولون تحريف الحقائق، وتجاهل الأسباب الجذرية للوضع الراهن، وتصوير موقف الضحية والمعتدي بشكل معكوس. لا يملك ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أي صفة قانونية أو سياسية أو أخلاقية لوعظ او اتهام ايران. فالولايات المتحدة هي المعتدية، وليست الضحية. لقد شنت حربا عدوانية وغير مبرّرة ضد إيران في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.



جذور الوضع الراهن واضحة تماماً

وأكمل درزي موضّحاً: يُعدّ انعدام الأمن السائد في مضيق هرمز والوضع الراهن نتيجة مباشرة للعدوان على إيران والأعمال غير القانونية التي تقوم بها الولايات المتحدة، وتشمل هذه الأعمال الهجمات على الموانئ والمنشآت البحرية الإيرانية، والسفن التجارية، فضلًا عن فرض حصار عسكري وبحري على الموانئ الإيرانية بهدف معاقبة دولة ما بشكل جماعي. ويُعدّ الحرمان المتعمد للسكان المدنيين من الغذاء والدواء وغيرهما من الضروريات الأساسية انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، ويرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. كما تقع مسؤولية هذا الوضع على عاتق الحكومات التي سهّلت العدوان من خلال وضع أراضيها وقواعدها العسكرية ومجالها الجوي ومرافقها اللوجستية وبنيتها التحتية المعلوماتية تحت تصرّف المعتدين، وهو ما يُعدّ انتهاكاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إيران لا تزال ملتزمة بالسلام

وأردف درزي موضّحاً: لطالما أكدت إيران على ضرورة أن تُنشأ وتُصان الترتيبات الأمنية الإقليمية من قِبل دول المنطقة نفسها، دون تدخل أجنبي، وفي إطار القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وقد أثبت عدوان الولايات المتحدة والكيان الصهيوني مجدداً أن وجود القوات العسكرية الأجنبية والقواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة يُعد مصدرًا رئيسيًا لانعدام الأمن وعدم الاستقرار والتوتر. كما يُعرّض هذا الوجود الأمن والسلامة البحرية للخطر الشديد.

وحذّر قائلاً: أيّ حرب عدوانية جديدة من جانب الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ستُقابل بردّ فوري وحاسم، دون تردّد. رد سيستهدف مصدر العدوان، أينما كان. ستمارس إيران، كما في السابق، حقها الأصيل في الدفاع عن النفس وفقًا للقانون الدولي. وستواصل إيران اتخاذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة للدفاع عن شعبها وأمنها ومصالحها الحيوية وسيادتها وسلامة أراضيها، والحفاظ على ردع موثوق ومستدام، وضمان عدم وقوع أي عدوان آخر.

ووجّه درزي خطابه إلى مجلس الأمن، قائلاً: ينبغي لهذا المجلس أن يوجّه مطالبه إلى المعتدي، لا إلى الضحّية. وينبغي للمجلس أن يدعو الولايات المتحدة إلى إنهاء جميع أعمالها وتهديداتها غير القانونية، والالتزام بتعهداتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، والامتثال الكامل للقانون الدولي.

إلى ذلك؛ اتّخذت بعثة إيران في فيينا موقفاً حازماً ردّاً على التقرير أحادي الجانب الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إيران؛ جاء فيه: أعدّت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقاريرها الخاصة بإيران استناداً إلى قرارات مجلس المحافظين التي شابها القصور من الناحيتين الفنية والقانونية، والتي تم تمريرها عبر إساءة استخدام إجراءات التصويت، وجاءت استنتاجاتها متجاوزة للصلاحيات القانونية.

أخبار قصيرة



تواصل احتراق ناقلات النفط المخالفة في مضيق هرمز

أعلنت العلاقات العامة للقوات البحرية التابعة للحرس الثوري، مساء الجمعة، عن انفجار واندلاع النيران في ناقلتي نفط مخالفتين في جنوب مضيق هرمز. وجاء في بيان صادر عن العلاقات العامة للقوات البحرية التابعة للحرس: انفجرت ناقلتا نفط حاولتا سرًا عبور مضيق هرمز عبر الممر غير المصرح به، بعد أن أوقفتا تشغيل أجهزة الرادار وتحديد المواقع، واندلعت فيهما النيران إثر اصطدامهما بالغام بحرية. وأضاءت ألسنة اللهب المنبعثة من إحدى هاتين الناقلتين، وهي ناقلة نفط عملاقة، الشواطئ الجنوبية لمضيق هرمز ليلًا.

وأردف البيان: تحذّر البحرية التابعة للحرس الثوري مالكي السفن والشركات من أن عبور مضيق هرمز دون التنسيق مع مركز مراقبة الحركة البحرية التابع للحرس الثوري في مضيق هرمز، وتجاهل الترتيبات الإيرانية الخاصة بهذا المضيق، سيؤدي إلى عواقب وخيمة.

كما اندلع حريق في ناقلة نفط أخرى مخالفة، يوم أمس، في المنطقة المحظورة شرق مضيق هرمز، إثر اصطدامها بلغم بحري. وأفادت العلاقات العامة للقوة البحرية التابعة للجيش، أن شرق مضيق هرمز يخضع بالكامل لسيطرة القوة البحرية للجيش ومراقبتها. وأشارت العلاقات العامة في بيانها إلى أن الاحتراق والانفجار هما مصير السفن المخالفة التي تطفئ أنظمة التتبع الخاصة بها وتبحر في المناطق المحظورة.

وكانت قد أعلنت القوة البحرية للجيش أيضاً اندلاع حريق في ناقلة نفط مخالفة، إثر اصطدامها بلغم بحري شرق مضيق هرمز. وأعلنت في بيان لها: إن ناقلة نفط مخالفة تعرضت فجر السبت لحريق إثر اصطدامها بلغم بحري ما أدى إلى توقفها، بعدما كانت تبحر في منطقة غير آمنة ومحظورة شرق مضيق هرمز، متجاهلة التحذيرات السابقة، وبعد إيقاف أنظمة التتبع والتعرف.

وأكدت القوة البحرية للجيش أن «أي ناقلة نفط مخالفة تبحر في المنطقة المحظورة شرق مضيق هرمز ستتعرض من دون شك، للحريق إثر اصطدامها بالألغام البحرية»، مضيفة: من المؤسف أن أصحاب ناقلات النفط، بدلاً من الاتعاظ بمصير السفن المخالفة الأخرى، يرسلون ممتلكاتهم إلى حرب الألغام ويدفعون بها إلى أتون النار، اعتماداً على ترهات وتخرصات الرئيس الأميركي المجرم.

تدمير طائرة مسيّرة من طراز «MQ-1» في سماء قشم

أعلن الحرس الثوري اعتراض وتدمير طائرة مسيّرة من طراز «MQ-1» في سماء جزيرة قشم (جنوب البلاد).

وأفادت العلاقات العامة لحرس الثورة الإسلامية في بيان لها: تم اعتراض وتدمير الطائرة المسيّرة الأمريكية السابعة عشرة من طراز «MQ-1» في سماء جزيرة قشم، وذلك بواسطة منظومة الدفاع الجوي الحديثة والمتطورة التابعة للقوة الجوفضائية للحرس. وأضاف البيان: جرى اعتراض وتدمير طائرة مسيّرة استطلاعية-قتالية تابعة للجيش الأمريكي المعتدي من فئة «MQ-1» في أجواء جزيرة قشم، بنيران منظومة الدفاع الجوي الحديثة والمتطورة التابعة للقوة الجوفضائية لحرس الثورة الإسلامية.